

إطار الشراكة الإسترتيجية لجمهورية مصر العربية للفترة 2015-2019

المرحلة الأولى: المشاورات

**مُلخَّص – القاهرة، 15 يونيو 2014**

عرض للخطوط العامة:

1. ملخص تنفيذى
2. المقدمة والخطوات
3. تحديات التنمية
4. تحديد التحديات ذات الأولوية
5. المعوقات
6. ملاحظات ختامية
7. ملخص تنفيذي

تهدف هذه الفعالية إلى التشاور مع مجموعة تُمثِّل أصحاب المصالح والجهات المعنية من غير الحكوميين، وذلك لإستطلاع آرائهم بشأن أولويات التنمية فى مصر، وإشراكهم في عملية وضع إطار الشراكة الإستراتيجية. وقد تم تصميم هذه العملية بحيث تتيح لمجموعة البنك الدولي الإستماع إلى آراء أصحاب المصالح والأطراف المعنية، وذلك في نهج تشاركي يتم من خلاله طرح جميع أولويات الشعب المصري.

نصف يوم من الحوار والمناقشات اتسمت بالحيوية والتفاعل، وجلستين لمجموعات العمل، وإجراء عملية تصويت، نتج عن ذلك وضع قائمة تضم خمس أولويات للتنمية في مصر. وجاء التعليم كأولوية أولى ثم تبعه شبكات الأمان الاجتماعي، والطاقة والمياه، والزراعة، كما جاءت الرعاية الصحية في نهاية المطاف. وأضيفت إلى هذه القائمة قضايا متشعبة بشأن المساواة بين الجنسين، والحوكمة، والبيئة، والبطالة، والاستدامة. وتم وضع قائمة تضم المعوقات والأفكار والحلول المطروحة لكل من هذه الأولويات.

1. المقدمة والخطوات

مثلت عملية التشاور جزءا من المرحلة الأولى لإطار الشراكة القطرية لمجموعة البنك الدولي للفترة 2015 – 2019. وقد جرت أولى جلسات التشاور مع جهات غير حكومية في 15 يونيو 2014، في لقاء استغرق نصف يوم في فندق كونراد بالقاهرة، وحضر هذه الفعالية 130 مشاركاً من جهات غير حكومية من القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني. ومن الجدير بالذكر أن اللقاء قد تم باللغة العربية مع ترجمة فورية بالإنجليزية.

وقد انقسمت الفعالية إلى ثلاث جلسات:

1. قام حسام أبو دقة، رئيس فريق العمل المعني بمشاورات إطار الشراكة الإستراتيجية، مع أعضاء من فريق عمل مجموعة البنك الدولي بالتعريف بمجموعة البنك الدولي وشرح خطوات إطار الشراكة الإستراتيجية.
2. بعد هذه الملاحظات المبدئية، قام منسق مصري متخصص في مجال التنمية بإدارة جلسة المشاورات بصورة كاملة، وذلك لضمان الموضوعية الكاملة غير المتحيزة للنقاش. وقد طُلب من المشاركين الذين جلسوا علي 14 مائدة مستديرة بوضع قائمة، على كل مائدة، توضح أولويات التنمية في مصر. وقام ممثل عن كل مائدة بتنسيق النقاش على مستوى كل مائدة مع وجود ميسر من مجموعة البنك الدولي تمثل دوره في تقديم المزيد من المعلومات إذا تطلب الأمر وتسجيل المناقشات. وقام ممثلو الموائد بعرض القوائم الخاصة بهم على الجلسة العامة بكامل أعضائها. كما قام المنسق المستقل بتجميع القوائم المختلفة لتجميع قائمة نهائية بالأولويات حيث اختار المشاركون منها خمسة أولويات عن طريق التصويت الإلكترونى. وأثناء الخطوة التالية والنهائية، انقسم المشاركون، كل بحسب رغبته وتوجهه، إلى 5 موائد متخصصة بناء على التحديات الخمسة التي تم تحديدها، والمعوقات التي تمت مناقشه كل منها.
3. قدم حسام أبو دقة الملاحظات الختامية التي تضمنت عرضاً تقديمياً للخطوات التالية في عملية المشاورات.
4. **تحديات التنمية** (مناقشة التحديات وتجميعها في مجموعات)

أدت المناقشات التى تمت على كل مائدة إلى إعداد قائمة مطولة لتحديات التنمية تم عرضها على الجلسة العامة. وتتضمن قائمة هذه التحديات ما يلي:

* شبكات الأمان الاجتماعي، والوصول إلى الفقراء، وتحسين مستويات تقديم الخدمات الاجتماعية
* البطالة وتهيئة فرص عمل ملائمة ومنتجة تستجيب للاحتياجات الفعلية للسوق
* الحكم الرشيد (بما في ذلك الشفافية والمساءلة)، ومكافحة الفساد، وسيادة القانون، وإصلاح/إعادة هيكلة القطاع العام، والتحوُّل إلى الديمقراطية، وبناء القدرات المؤسسية في إطار كل المشروعات
* النهوض بثقافة الوعي الاجتماعي والمساءلة من قبل المواطنين
* الأمن الغذائي، بما في ذلك تطوير قطاع الصناعات الزراعية، وإصلاح نظام الأراضي وتعويضات أصحاب الأراضي، والأمن المائي. وكذلك الأمن الغذائي وارتباطه بالطاقة والري والأمن المائي
* التنمية الزراعية والاستثمار في الزراعة
* زيادة الاستثمارات الصناعية، والتركيز على القطاعات الكثيفة لاستخدام الأيدي العاملة، ومساندة الأنشطة الصناعية
* الأقاليم المتأخرة عن ركب التنمية أو المناطق غير المتطورة (بما فيها المدن)
* إدارة النفايات الصلبة
* الطاقة النظيفة والطاقة المتجددة وأمن الطاقة والصلة بين الطاقة والبنية التحتية
* إعادة هيكلة الدعم
* مرافق البنية التحتية ولاسيما الطرق
* المياه والمرافق الصحية
* النمو العمراني والإسكان، مع الاهتمام بالتوسع خارج نطاق وادي النيل من أجل إنشاء مجتمعات عمرانية جديدة متكاملة (لا تقتصر على مشروعات الإسكان)
* تحسين نظام التعليم، ليس التعليم الرسمي فحسب ولكن أيضا التعليم والتدريب الفني/المهني، وكذلك البحوث والتطوير (التعلُّم المستمر)
* إصلاح التجارة والأسواق الداخلية، مع الأخذ في الحسبان أثره على الوحدات الصغرى والصغيرة
* دمج محاور مشتركة عبر القطاعات، ولاسيما إشراك ذوي الاحتياجات الخاصة، وتمكين النساء، والبيئة، وتنمية الأطر المؤسسية

وقد تمت مناقشة هذه القائمة المطولة، وتنقيتها في إطار توجيه المنسق المستقل للجلسة، وهو ما قد نتج عنه هذه القائمة الموحدة:

القائمة النهائية لاجتماع القاهرة:

* خفض معدل البطالة وتوفير فرص التدريب على مهارات تناسب احتياجات سوق العمل
* تحسين التعليم، بما في ذلك التعليم والتدريب الفني والمهني
* تنمية المناطق المتخلفة عن ركب التنمية
* مرافق البنية التحتية للمدن والقرى
* استفادة أكثر شرائح المجتمع حرمانا من شبكات الأمان الاجتماعي (الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي)
* النهوض بالثقافة والوعي المجتمعي والعام
* الإدارة البيئية
* تطوير نظام الرعاية الصحية
* تطوير قطاع الزراعة
* تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة
* الطاقة (النظيفة وغير التقليدية) والمياه
* التنمية الحضرية (توسيع المساحة المأهولة في مصر)

وقد نتج عن هذه المناقشات 5 قضايا متداخلة ومتشعبة:

* تنمية الأطر المؤسسية، والحكم الرشيد، ومكافحة الفساد، وسيادة القانون، والديمقراطية، وإصلاح القطاع العام
* دور المرأة في المجتمع
* الاعتبارات البيئية
* البطالة
* إشراك ذوي الاحتياجات الخاصة

بعد صياغة الأولويات جرى حوار اختلفت فيه رؤى المشاركين بشأن الموضوعات المختلفة. وتركزت المناقشات على تحديد أولوية القضايا، وما إذا كان يمكن فصلها أو تجميعها، وتحديد مختلف نماذج التنمية التي تعكسها القائمة.بالإضافة إلى الحاجة إلى تحقيق توازن بين أولويات خلق الموارد واستنفاد الموارد. ومن القضايا الأخرى التي نوقشت ما هي الحلول اللازمة لإيجاد تنمية تصل عوائدها لكل المصريين، واقتراح إنشاء جهاز تنسيقي لقضايا التنمية.

1. نتائج التصويت: **خمسة تحديات رئيسية للتنمية في مصر**

صوَّت المشاركون في مجالات الأولوية الخمس التالية في خمس جولات:

1. تحسين التعليم، بما في ذلك التعليم والتدريب الفني والمهني
2. استفادة أشد شرائح المجتمع حرمانا من شبكات الأمان الاجتماعي (الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي)
3. الطاقة (النظيفة وغير التقليدية) والمياه
4. تطوير قطاع الزراعة
5. تطوير نظام الرعاية الصحية

القضايا المتداخلة والمتشعبة: المساواة بين الجنسين، والحوكمة، والبيئة، والبطالة، والاشتمال.

1. المعوقات

ناقش المشاركون التحديات الخمسة ذات الأولوية في المجموعات الفرعية وعرضوا المعوقات التالية. كما نوقشت الحلول، وسجلها مدونوٌ الملاحظات.

**(أ)** التعليم

* ركائز التعليم الأساسية: الإدارة، والمنشآت، والمعلمون، ومعايير الجودة، والمناهج الدراسية، وطرق التدريس.
* نظام التعليم المدفوع باعتبارات العرض وغير القادر على تزويد سوق العمل بخريجين يتمتعون بالمعارف والمهارات المطلوبة: يواجه الاقتصاد معدلات بطالة مرتفعة، وفي الوقت نفسه يسعى قطاع أنشطة الأعمال سعياً حثيثاً لتحديد العمالة المؤهلة.
* هناك نسبة كبيرة من الطلاب/الخريجين في مجال الفنون والآداب أو في تخصصات غير علمية (بعيدين عن متطلبات سوق العمل)
* عدم وجود معايير ضمان جودة يحول دون الارتقاء بالتعليم وانتقال العمالة في الأسواق الدولية.
* عدم وجود معلمين مؤهلين. ارتباط تدني مؤهلات المعلمين، بصورة نسبية، بالتعليم الأساسي.
* لا توجد هيئة إدارية موحدة لمواجهة تحديات النظام التعليمي.
* غياب الدور الحكومي الواضح في مواجهة تحديات نظام التعليم.
* عدم كفاية الحيز المادي والمنشآت للتعلم (بغض النظر عن بيئة التعلم).
* جامعات القطاع الخاص كررت أنماط التعليم العالي العام بدلا من تلبية الاحتياجات الخاصة لقطاع الأعمال/الصناعة.
* الافتقار إلى الصلة بين أنشطة البحث والتطوير العلمية للشركات ومؤسسات التعليم العالي.

**المقترحات**

* التصدي لمشكلات التعليم الرسمي وغير الرسمي، بما في ذلك التعليم والتدريب الفني والمهني
* تعديل منهجية التعليم والمناهج الدراسية من أجل تنمية استقلال الطلاب ولتتناسب مع عمر الطلاب. وإدراج مهارات الإبداع والابتكار.
* إقامة شراكات مع مجتمع أنشطة الأعمال والمؤسسات الحكومية لتطوير نظام تعليم/تعلم مدفوع باعتبارات الطلب، ويشمل ذلك وجود المناهج الدراسية التي تتواءم مع احتياجات سوق العمل.
* زيادة التركيز على تدريس الرياضيات من أجل تعزيز قدرة الطلاب على التعلُّم.
* وضع معايير لضمان الجودة من أجل تحسين مستويات التعلُّم والانتقال إلى أسواق العمل الدولية.
* تأصيل ثقافة من شأنها تعديل نظرة المجتمع للتعليم الفني.
* تمديد صلاحية شهادة التعليم الفني (بما يسمح بخبرة العمل قبل تقرير إمّا البقاء في سوق العمل أو الانتقال إلى المسارات الأكاديمية للتعليم العالي)
* تفعيل إطار التأهيل القومي لتسهيل فتح المسارات أمام التعليم الرسمي وغير الرسمي.
* إنشاء مراكز خدمة داخل المدارس للمساعدة على توجيه الطلاب في تخطيط مستقبلهم المهني.
* المعلمون: يجب تكليف المعلمين الأكثر كفاءة بالعمل في التعليم الأساسي بالإضافة إلى منحهم تدريبا موسعا.
* إشراك الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في منظومة المدارس العامة.
* توفير الخدمات التعليمية في المناطق الريفية. إعادة النظر في المدارس التقليدية ودور المعلمين والفصول الدراسية، علي سبيل المثال في القرى البدوية.
* متابعة توزيع المساندة (متضمنة المساندة المالية) – التوزيع الجغرافي والتوزيع حسب نوع الجنس.

(ب) شبكات الأمان الاجتماعي وحماية الفقراء

* غياب سجل وطني موحد يربط قواعد البيانات ذات الصلة ويحظر التوجيه والاستهداف، والإدارة الفعَّالة للموارد المحدودة.
* الافتقار إلى التمويل المستدام لشبكات الأمان الاجتماعي يجعل هذه الشبكات غير فعالة في حماية غالبية الفقراء. تحدي السياسات: نطاق التغطية (زيادة أعداد المنتفعين) مقابل حجم الدعم (زيادة المنافع)
* ازدواجية البرامج وتسرُّب الموارد بسبب مركزية تقديم خدمات شبكات الأمان الاجتماعي والافتقار إلى التزامن أو التنسيق مع الجمعيات الأهلية.
* استبعاد القطاع غير الرسمي المتنامي من معظم شبكات الأمان الاجتماعي
* مساندة العاطلين من خلال برامج التدريب وإعادة التأهيل لتلبية احتياجات سوق العمل بدلا من تقديم مساعدات سلبية.

(ج) الطاقة

* قضايا الطاقة وتحوُّل مصر من مجرد مُصدِّر لمنتجات النفط والغاز إلى مستورد صاف في الوقت الحالي مع وجود فجوة كبيرة في احتياجات الطاقة لم يتم سدها
* الافتقار إلى إمدادات وموارد طاقة كافية.
* ضعف أسعار الطاقة لا يقدم حافزا يذكر للمستهلكين لخفض الاستهلاك
* الافتقار إلى إمدادات وموارد طاقة كافية وعدم وجود عمليات جديدة للتنقيب عن الطاقة
* التوسع في الأنشطة الإنشائية/التجارية غير الرسمية/غير القانونية منذ عام 2011 زاد من الطلب على الطاقة وأدى إلى زيادة الضغط على البنية التحتية للطاقة.
* خفض انبعاثات الكربون والتلوث
* غياب إجراءات لتخفيف الآثار وشبكات الأمان الاجتماعي لتخفيف الآثار على الفقراء من جراء تحرير أسعار الوقود
* تهيئة الإطار القانوني اللازم لإنتاج الطاقة والاتجار فيها من جانب القطاع الخاص
* تفادي زيادة المشكلات البيئية لمصر بحل أزمة الطاقة عن طريق استخدام الفحم (مثلا من جانب القطاع الصناعي)
* تغير المناخ ستكون له آثار سلبية على مستقبل مصر إذا لم تتم معالجة قضايا الطاقة الراهنة بشكل سليم
* إنتاج الطاقة المتجددة واستخدامها
* من الضروري إصلاح منظومة دعم الطاقة بالنظر إلى ارتفاع فاتورة دعم الوقود واتساع عمليات تسرب المواد المدعومة وسوء استخدام الموارد
* الحاجة إلى اتباع سياسات هدفها زيادة الحوافز لترشيد استخدام الطاقة
* يجب على مجموعة البنك الدولي أن تساند/تستثمر في التحوُّل من أشكال الطاقة التقليدية/المسببة للتلوث إلى الطاقة المتجددة/النظيفة.
* تقديم الدعم للطاقة الشمسية وتقليص الدعم الحالي للوقود. وضع برامج توأمة بين القرى مع المدن التي تنتج الطاقة الشمسية

(د) الزراعة والأمن الغذائي:

* عدم كفاية شبكات المياه والصرف والري
* الهدر العام لموارد المياه
* الأراضي الزراعية: يعاني المزارعون من تفتيت الأراضي. مشكلة الزحف العمراني على الأراضي الصالحة للزراعة. تحدي استصلاح الأراضي الصحراوية
* التوعية: تغيير الوضع الثقافي للمزارعين.
* الثروة السمكية. تحدي إنشاء مزارع سمكية. الحاجة إلى أن تكون في مياه نظيفة. الحاجة إلى التحلية
* التمويل. الحاجة إلى وضع سياسات لمساندة المزارعين. دعم المزارعين.
* قوانين إصلاح نظام الأراضي وتعويضات أصحاب الأراضي
* تغير المناخ وازدياد التصحر. سترتفع الأسعار. وتحتاج مصر إلى البحث عن قطاعات أخرى وإلى جهود للتخفيف من الآثار.
* تحسين شبكات إدارة المياه
* إعادة هيكلة الجمعيات التعاونية وجمعيات المزارعين. وتغيير تقنين الأوضاع المتعلقة بالقطاع.
* تغيير التركيب المحصولي للأراضي لزيادة تصدير الحاصلات الزراعية

(هـ) الصحة

* المعوقات الرئيسية: (1) القدرة على الوصول: الافتقار إلى خدمات ملائمة في المدن الحدودية ونقص وحدات الرعاية المركزة في المدن الرئيسية؛ و(2) الكفاءة: الحاجة إلى التدريب المناسب للأطباء والممرضين ؛ و(3) الجودة النوعية: أطباء وممرضون غير مؤهلين ومنشآت لتقديم الرعاية الصحية سيئة التجهيز
* ضعف الإنفاق الحكومي (ضعف مستوى تغطية التأمين الصحي، وتدني أجور الأطباء والممرضين) وارتفاع الإنفاق الخاص للمرضي على الرعاية الصحية. المعضلة: خدمات مستهدفة مقابل التغطية الشاملة.
* الحاجة إلى مزيد من مقدمي الرعاية الصحية الأكثر تخصصا والمراكز المتميزة (مثل صحة الأم والرضع/الأطفال) مقابل مقدمي الرعاية الصحية العامة.
* الافتقار إلى المتطلبات الحكومية المناسبة للمستشفيات والمختبرات وغيرها من مؤسسات تقديم الرعاية الصحية اللازمة للحصول على رخصة التشغيل والرقابة على نوعية خدمات الرعاية الصحية
* زيادة حجم التجهيزات والمعدات
* تزايد الأمراض المعدية وغير المعدية
* رضاء العملاء – يجب قياس مدى رضاء المرضى
* إصلاح نظام الرعاية الصحية بأكمله
  + الحوكمة: التمييز بين الحكومة بوصفها سلطة تنظيمية أم هيئة لتقديم الخدمات والأموال من أجل الرعاية الصحية
  + إنفاذ القوانين وتنظيم وإرساء آليات المساءلة: على سبيل المثال: يجب اتخاذ إجراءات لمعاقبة المستشفيات التي ترفض قبول الحالات الطارئة
  + المتطلبات الحكومية التي يجب توافرها في المستشفيات والمختبرات وغيرها من مؤسسات تقديم الرعاية الصحية اللازمة للحصول على رخصة التشغيل.
* التدريب المستمر وتحسين مستويات التعليم للعاملين في مجال الصحة. وزيادة المرتبات.

1. ملاحظات ختامية

فى ختام الجلسات تم التشديد على أهمية التشاور المستمرة، والمشاورات القادمة مع أصحاب المصلحة من الحكومة وغير الحكومة، وكذلك الطرق الإضافية الأخرى لإتاحة الفرص للمشاركة.